

حلول مائية مبتكرة من أجل التنمية المستدامة ملخص

استراتيجية المعهد الدولي لإدارة المياه 2023-2019

الغذاء • المناخ • النماء



أجندة تحويلية من أجل المياه

بينما تستمر مخرجات الاقتصاد العالمي في التوسع إلا أن استهلاك المياه والموارد الطبيعية يزداد بلا هوادة، وتظهر نتائج ذلك واضحة في فرط السحب من المياه وتدهور حالة الأراضي والمياه وتغير المناخ وأزمات الانقراض التي تلوح في الأفق، وكل هذا يُحدث مخاطر مترابطة على البشر والاقتصاد والنظم البيئية بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني.

إن المياه أمر جوهري وأساسي للأمن الغذائي وصحة الإنسان والتنوع الحيوي وأيضًا لتوفير الطاقة والنمو الصناعي والتنمية الحضرية، ولقد تضاعف الطلب على الماء العذب أربع مرات خلال60 عامًا وبطريقة لا يمكن الاستمرار عليها هكذا، وعليه فيجب على المجتمعات تغيير طريقة حماية موارد المياه وإدارتها في القريب العاجل.

إن استخدام المياه في النواحي الإنتاجية هو أمر أساسي العيش الكريم لكن إدارة المخاطر المتعلقة

بالمياه أمر على نفس القدر من الأهمية، فندرة المياه، تزايد تواتر الفيضانات والجفاف، وتلوث المياه أمور تعوق التنمية، وتزيد من حدة الفقر وعدم المساواة، وتؤدي إلى تفاقم أزمة ندرة الغذاء والصراعات وضعف وهشاشة المجتمعات.

ولهذا فإن رفاهية المستقبل متوقفة على التحوّل: فبدلًا من تقارب الضغوط والمخاطر نسعى نحو مستقبل من التنمية المستدامة الشاملة والصامدة في مواجهة تغير المناخ، وتعد أجندة 2030 هي خارطة الطريق المتفق عليها لإحداث هذا التحوّل.

إن المياه أمر حيوي لتحقيق أجندة 2030، كما يتطلب الأمر حلولًا مائية على كافة المستويات، وسيتطلب هذا جهودًا مجمعة من قبل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومجتمع البحث العلمى الذي يكون المعهد الدولى لإدارة المياه جزءًا مهمًا منه. ■

تم الإقرار بالدور الذي لا غنى عنه لإدارة المياه في أجندة 2030 وفي السياسات الدولية الطامحة:



تقرير الفريق الرفيع الأجندة الحضرية المستوى المعني بالمياه الجديدة التي تبنتها الجمعية "كل قطرة ماء لها وزنها" الذي أطلق عام العامة للأمم المتحدة عام

اتفاق باريس

لاتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية

بشأن تغير المناخ

اللجنة العالمية إطار سِنداي للحد من مخاطر 2018-2019 الكوارث للفترة 2015-2030



الهدف 6

ضمان توافر

المياه والمرافق . الصحية للجميع

وإدارتها على نحو مستدام



مهمتنا توفير حلول في مجال المياه من أجل تنمية مستدامة تتكيف مع عوامل المناخ



العقد الدولي للعمل:

.. الماء من أجل التنمية"

2018-2028

المعهد الدولي لإدارة المياه هو منظمة بحثية دولية غير ربحية من أجل التنمية لها مكاتب في 13 دولة وشبكة عالمية من العلماء

يعملون في أكثر من 30 دولة، وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، أدت نتائج الأبحاث التي قمنا بها إلى إحداث تغييرات في إدارة المياه كان من شانها المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. رؤية المعهد هي عالم آمن مائيًا.

يتعاون المعهد الدولي لإدارة المياه مع الحكومات، والمزارعين، ومديري المياه، وشركاء التنمية، والأعمال التجارية ويعمل معهم في سبيل حل مشكلات المياه وتوسيع نطاق الحلول وللقيام بذلك يستند المعهد على الأدلة العلمية والمعرفة المستقاة من العلوم والتقنيات المبتكرة واختبارات نماذج العمل. رسالة المعهد الدولي لإدارة المياه هي توفير حلول في مجال المياه من أجل تنمية مستدامة مقاومة

لعوامل المناخ. نحن نعمل على إيجاد حلول مبتكرة وشاملة في مجال المياه ونعرضها ونشجع تنفيذها، ومن خلال العمل مع الشركاء، نجمع ما بين الأبحاث والبيانات لبناء المعرفة وتعزيزها وأيضًا لبناء الخدمات

والمنتجات المعلوماتية ولتعزيز القدرات ولتسهيل الحوار بين الأطراف المعنية وللوصول إلى تحليل قابل

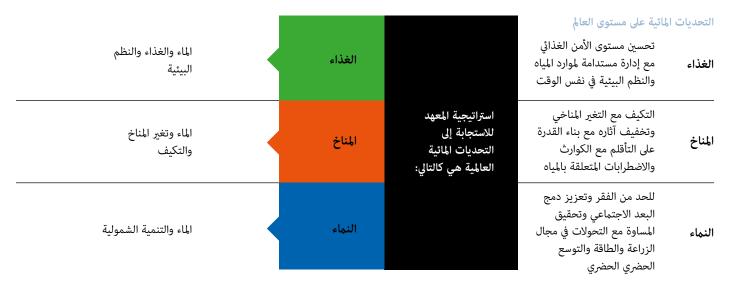
للتنفيذ للسياسة المائية مما يدعم تنفيذ حلول إدارة المياه.

يقدم المعهد الدولي لإدارة المياه قيمة فريدة من نوعها؛ فهو يرتكز على سابقة أعمالنا على مدى أكثر من 30 عامًا من العمل الدؤوب في مجال الأبحاث التي تهدف إلى إيجاد حلول لإدارة المياه، وعلى الشراكات طويلة الأمد على جميع المستويات المحلية والدولية والإقليمية، ومن خلال تواجدنا على الأرض في أفريقيا وأسيا، والتي بنيت على الاعتراف بقدراتنا من خلال حصولنا جائزة ستوكهولم للمياه

المعهد الدولي لإدارة المياه هو مركز بحثي تابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية (سيجار) الشريك البحثي العالمي من أجل من أجل مستقبل آمن للأغذية مخصص للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، وتدعو خطة عمل الفريق الاستشاري 2019-2021 إلى الابتكار من أجل تحويل نظام الغذاء العالمي إلى مواجهة التحديات العالمية العاجلة، وبالتزامه بهذا الطموح المشترك سيقود المعهد البرنامج البحثى للفريق الاستشارى حول المياه والأراضي والنظم البيئية والذي -بالمشاركة مع غيره من مراكز وشركاء الفريق الاستشارى وسيطوّر حلولًا من أجل إدارة مستدامة وقادرة على التكيّف للأراضي والمياه ونشر وتحفيز استخدام هذه الحلول.

استراتيجية التحول الدولى لإدارة المياه 🌑 🌑 🌑

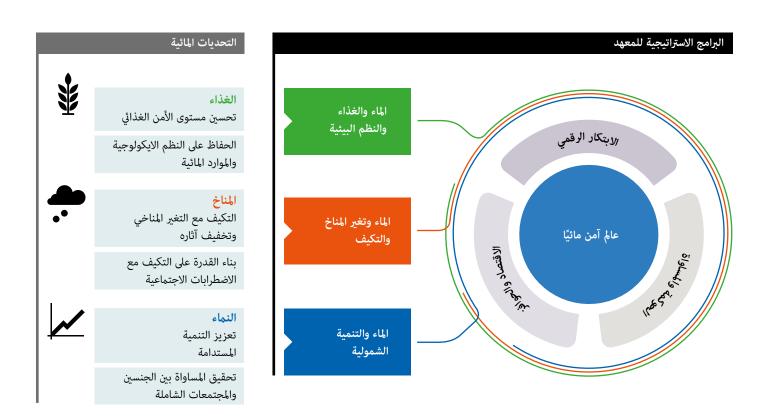
تستجيب استراتيجية المعهد (٢٠١٩ - ٢٠٢٣) مباشرة للحاجة إلى تحديد وضع حلول مبتكرة ومختبرة علميًا لإدارة المياه من أجل التنمية المستدامة على جميع النطاقات المكانية بدايةً من النطاق الحقلي إلى مستوى الحوض المائي وحتى النطاق الإقليمي والدولي، والرسم التوضيحي يبين الثلاثة تحديات ذات الأولوية القصوى للمياه و الثلاث برامج الاستراتيجية للمعهد للتعامل مع هذه التحديات في خلال الخمس سنوات القادمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:



ستركز أبحاث المعهد الدولي لإدارة المياه على " العلم من أجل أجندة التحول و " ذلك لدعم أجندة ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة.

سنُدخل أبحاث إدارة المياه ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات لتوسيع نطاق تطبيق الحلول، وسيعمل المعهد علي جعل أبحاثه تتفاعل عن قرب مع الأولويات الإقليمية للأمن المائي في الدول والمناطق حيث يعمل المعهد، كما سيقوم مساهمات أكبر في الحوار العالمي حول وضع السياسات والتمويل المائي، وستصمم الأبحاث بطريقة تربط مابين البحث والتطبيق، وستشارك فرق المعهد بالتعاون مع الشراكات الاستراتيجية مع واضعي السياسات والمجتمعات في تصميم وتنفيذ برامج مائية لتحفيز تغير منهجي ذي أثر مناسب لكل قطاع.

سيتوسع المعهد في البحث وفي تطوير حافظات بحثية منسقة تركز على الحلول في مجال إدارة المياه وعند اقتران هذه الأبحاث بسياسات أفضل وابتكارات وتغييرات في الأداء سيظهر أثر هذه الحلول بشكل أسرع.



البرامج الاستراتيجية للمعهد 🌑 🌑

ينظم المعهد أبحاثه حول ثلاثة برامج استراتيجية

الماء والغذاء والنظم البيئية

الماء وتغير المناخ والتكيف

سيدعم كل من علم البيانات، والابتكار الرقمى كل البرامج الاستراتيجية

الماء والغذاء والنظم البيئية

الزراعة هي أساس الأمن الغذائي وهي أكبر مستخدم للمياه على مستوى العالم؛ كما أنها مصدر مهم لوظائف الفقراء في الدول النامية.

بينما تحتدم المنافسة على المياه؛ ينبغى أن تصبح نظم الغذاء أكثر استدامة وقدرة على التكيّف و:أكثر قدرة على الوفاء بالاحتياجات الغذائية مع التزايد السكاني دون الإضرار بالمناظر الطبيعية والنظم البيئية التي تعتمد عليها، لذا نحتاج إلى البحث العلمي لتحسين الإنتاج الزراعى وتطوير التقنيات والسياسات التي تشجع على التوسع الزراعي المستدام وإيجاد الطرق لإدماج البنية التحتية الطبيعية في إدارة المناظر الطبيعية

الغذاء - ستقوم الأبحاث التي يجريها المعهد بـ:

- توفير الأدلة وتحليل البيانات من أجل تحديد الخيارات في مجال إدارة المياه ونماذج الأعمال في مجال الري من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة أو الإصلاحات على نظم الرى كبيرة المستوى
- تطوير حلول مائية من أجل توسع مستدام للزراعة ويتضمن ذلك إدارة المياه الجوفية وتلوث المياه ودمج المصايد السمكية الداخلية
 - التوسع في تطبيق المحاسبة المائية لدعم التحسن في إنتاجية المياه وتخطيط الأحواض وتطوير السياسات والاستثمارات المائية

نظم غذائية تتمتع بقدر أكبر من الاستدامة والعدالة كنتيجة للحلول المائية التي تعزز من الإنتاجية والكفاءة وتحد من الفقر وتحافظ على النظم البيئية والخدمات التي توفرها

أهم الأسئلة

كيف يحكن للمزارعين زرع كميات أكبر من الغذاء باستخدام كمية مياه أقل؟

كيف يمكن رفع إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة من خلال إدارة المياه المخصصة للزراعة، وما هو المقدار اللازم لذلك؟

ما الدور الذي تلعبه - أو يكن أن تلعبه - النظم البيئية في المساعدة على تحقيق الأمن المائي والمحافظة عليه؟

كيف يمكن الموازنة بين الأهداف المتنافسة لكل من إنتاج الغذاء؛ والحفاظ على النظم البيئية وكيف يمكن تحقيق هذه الأهداف؟

- تقييم آثار دمج بعد النوع الاجتماعي وتمكين المرأة على إدارة المياه المخصصة للزراعة.
 - النظم البيئية ستقوم الأبحاث التي يجريها المعهد بـ:
 - تقييم أوجه المفاضلة والتآزر في إنشاء حافظات للبنية التحتية المائية الطبيعية وتلك التي من
- دمج القيم والخدمات والاستدامة الموجودة في النظم البيئية في الممارسات الإدارية عند تخصيص

موارد المياه وتصميم وتشغيل البنية التحتية للمياه

الماء والتنمية الشمولية

- دعم تطبيق التصرفات البيئية والحفاظ على التنوع الحيوي
 - بناء المعرفة حول الآثار الهيدرولوجية للإصلاحات وتطبيقات ذلك على تعزيز الأمن المائي من خلال إصلاح الأهوار وتجمعات المياه.
- ضمان أن الحوكمة والحوافز المخصصة من أجل حماية وإصلاح النظم البيئية المتعلقة بالمياه تعزز المساواة والشمولية.

الماء وتغير المناخ والتكيف

دعم إدارة موارد المياه والخدمات المائية الأكثر قدرة على التكيّف هما أمران ضروريان للتأقلم مع التغيرات المناخية المناوئة ولتقوية قدرة المجتمعات والنظم البيئية والاقتصاد على التكيّف، ونحتاج إلى إجراء أبحاث على السيناريوهات المحتملة لإدارة المياه وتوزيعها في قطاع الزراعة وفي القطاعات المختلفة في ظل التغيرات المناخية المستقبلية وعلى سياسات وتقنيات الاستعداد للمواجهة الكوارث، وأيضًا إجراء أبحاث على الاستراتيجيات الذكية المتعلقة بالمناخ لتخزين المياه، وتطوير مخططات للمساعدات المالية مثل التأمين.

تحسن التكيّف مع التغير المناخي وتخفيف آثاره مع بناء قدرة أكبر على التكيف مع الكوارث الطبيعية والاضطرابات المجتمعية من خلال زيادة استخدام الحلول المائية الذكية

أهم الأسئلة

كيف يمكن لإدارة المياه كيف يمكن للمزارعين أن تجعل التنمية أكثر التكيف مع التغير قدرة على التكيف؟ المناخى؟

كيف يمكن تقليل أخطار ما هي أفضل سبل المياه كعامل مساعد في تضاعف مخاطر الصراعات والهجرة في المجتمعات الهشة؟

زيادة الاستعداد لمواجهة الكوارث المتعلقة بالمياه وتقليل المخاطر للمجتمعات المعرضة للخطر؟

المناخ - ستقوم الأبحاث التي يجريها المعهد بـ:

- دمج النمذجة والمراقبة وتخطيط السيناريوهات للمياه السطحية والجوفية لمساعدة الحكومات والشركاء في وضع خطط التكيّف مع التغير المناخي وتفعيل هذه الخطط
- استخدام أدوات غذجة الأحواض المائية لتقييم الآثار الهيدرولوجية لخطط تخفيف التغير المناخى عن طريق تغيير استخدام الأراضي أو تغيير تقنيات الطاقة
- دعم الحوكمة الفعالة للمياه من أجل التكيّف مع التغير المناخي وتخفيف آثاره
- تعزيز مراعاة بعد النوع الاجتماعي عند تطبيق الزراعة الذكية مناخيًا
- الاضطرابات ستقوم الأبحاث التي يجريها المعهد بـ:
 - المزيد من تطوير ونشر تقنيات رصد الفيضانات والجفاف والتنبؤ بهما من أجل تحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث
- تحسين استخدام منتجات تقليل المخاطر

ورفع مستواها من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الكبيرة

- دمج البيانات والأدوات التحليلية، والأبحاث والمعارف حول المؤسسات، والمساواة والإدماج، وتسهيل تطوير القدرات والحوار في برامج بناء قدرة الأحواض النهرية على التكيّف
- تقوية المعرفة بشأن الكيفية التي ترتبط بها المياه بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للهجرة،
 - وتعزيز استخدام هذه الأدلة في سياسات الهجرة

الماء والتنمية الشمولية

الأمن المائي هو أمر ضروري للنمو الشامل والمستدام ويدعم تقريبًا كل أنواع النشاطات الاقتصادية من الزراعة وحتى الصناعة والطاقة والنقل، هذا وتشكل ندرة المياه والفيضانات والتلوث والصراعات حول المياه تهديدات للأفراد والاقتصاد وتؤثر الكيفية التي يتم بها توزيع المياه بين الزراعة والمدن أو بين القطاعات ويتطلب الأمر إجراء أبحاث لتفسير الكيفية التي تؤثر المائية من أجل التنمية الاقتصادية، ودور المؤسسات والحوافز في إدارة المياه، وتأثير إدارة المياه على النوع الاجتماعي والشمولية، والمفاضلة بين النماء والاستدامة.

النمو المستدام - سيدعم المعهد:

- الابتكار من أجل اقتصاد دائري ويتضمن ذلك التقنيات ونماذج الأعمال لاستعادة الموارد وإعادة استخدام المياه العادمة
- تطوير موارد مائية غير تقليدية وبدائل للبنية التحتية المركزية التقليدية لاستعادة العناصر المغذية للتربة من أجل الزراعة وتقليل المخاطر الصحية العامة الناجمة عن التلوث
- وضع خطط أفضل لتوزيع المياه من خلال تقييم الخيارات التفاضلية وإدارة المخاطر في سلسلة المياه والغذاء والطاقة وبين الاستخدام الحضري والاستخدام الزراعى للمياه
 - إدارة مخاطر المنابع والمصبات من قبل المدن وتقييم آثار اختيارات وتقنيات الطاقة على التنافس على المياه ومسارات النمو.

الحوكمة والمساواة - سيعالج المعهد حوكمة المياه في مجالاته البحثية ويدمج المساواة بين الجنسين والدمج الاجتماعي في حافظته للبحث من أجل التنمية. سيقوم المعهد بـ:

تحليل آليات القوة والمصالح والحوافز

المخرجات

أهم الأسئلة

المتنافسة على النماء وعلى مشاركة آثاره بين المجتمعات، بها المياه على آليات النمو، والآثار المترتبة على السياسات

ما هي التهديدات التي تفرضها ندرة المياه على النمو المستدام في الدول النامية؟

كيف يؤثر توزيع المياه في سلسلة الطاقة - المياه - الغذاء على النمو الاقتصادى؟

كيف يحكن استخدام المخلفات والمياه العادمة كمصادر للنمو المستدام؟

تحسين النمو الناتج عن نظام حوكمة شمولي للمياه مع المؤسسات والحوافز التي

تقلل من التلوث وتشجع على إدارة مائية أكثر استدامة وإنتاجية في كل الاستخدامات

ما هي الكيفية التي يمكن بها لإجراءات الحوكمة المائية أن تدعم أجندة التحول وتضمن أن الإناث والذكور يستفيدون استفادة متساوية؟

- وتأثيرها على اتخاذ القرار
- دعم التعاون في مجال إدارة المياه العابرة
- معالجة بعد النوع الاجتماعي للتقنيات وحوكمة المياه وتحقيق فهم لكيفية تعزيز إدماج المرأة والشباب والمهمشين في النماء.

من خلال مشروعات المعهد، سيزيد المعهد من إتاحة الفرصة لمشاركة المرأة في صنع القرار وفي نفس الوقت ينمى المعرفة حول القيود والسبل الفعالة لإزالتها، وستضمن المشروعات تدريب المرأة والقيادات الشابة حتى يمكنهم المساهمة بشكل كامل في تطوير وتنفيذ الحلول المائية.

الاقتصاد والحوافز - سيقوم المعهد بـ

التوسع في تطوير وتطبيق الأبحاث الاقتصادية عبر برامجه.

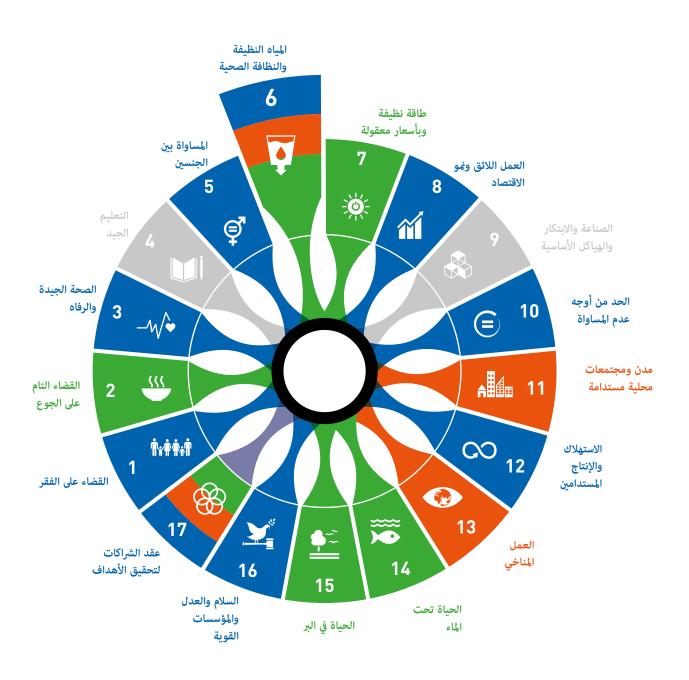
ستعمل الأبحاث على:

تحديد آثار استخدام التقنيات المتعلقة بالمياه وحوافز التكيف معها وتوسيع نطاقها، وأيضًا آثار التغيرات في الحوكمة وتوزيع موارد المياه

- تقييم تكاليف إدارة المياه والمنافع المتوقعة منها
- دعم تطبيق خدمات تقييم النظم البيئية عند اتخاذ القرارات بشأن توزيع المياه والبنية التحتية والاستثمار
- استخدام تقييم التكاليف والمنافع والآثار لتعزيز تحليل السياسات في أبحاث المعهد
- إتاحة القدرات المعززة في مجال
- النمذجة المائية الاقتصادية لدعم اتخاذ القرار. ■







علم بيانات المياه والابتكار الرقمى

إن عدم تساوي فرص الوصول إلى البيانات المائية يعوق قدرة العالم على مواجهة التحديات المائية المتزايدة كما يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فغالبا ما تكون البيانات المائية غير كافية وليست دقيقة ولا يتم مشاركتها أو أنها ببساطة غير موجودة في العديد من الدول النامية، وعلى الرغم من هذا، فإن تقنيات جمع البيانات من الأقمار الصناعية وتطبيقات الهواتف النقالة وأجهزة الاستشعار الافتراضية تنتج كميات كبيرة من المعلومات حول نظم الأنهار والخزانات الجوفية ومناطق تجمع المياه والنظم البيئية للمياه العذبة في العالم وبمعدلات غير مسبوقة، وهنا نحتاج إلى منتجات وخدمات موجهة نحو البيانات ومن أجل الحكومات والأعمال التجارية ومديري المياه وملايين المزارعين حول العالم وذلك في سبيل جنى ثمار هذه الوفرة في المعلومات.

حان الوقت لاستغلال فرصة تزايد إتاحة البيانات المائية ووفرة أدوات معالجة البيانات لتحفيز التغير، وينوي المعهد تعزيز الدور الذي يقوم به في سبيل استخدام التقنيات المتاحة والثورة الكبيرة في البيانات من أجل تحقيق الأمن المائي، وهناك حاجة إلى تحديد الموارد والمسارات المتعددة للبيانات وتحويلها إلى منتجات يحكنها أن تعزز المعرفة التي يحتاجها صناع القرار والمستثمرين، وستسعى البرامج أيضًا لاستخدام مناهج حديثة مبتكرة لتطوير وتزويد المستخدمين بمعلومات يمكن استخدامها عند اتخاذ القرارات. سيقوم المعهد بـ:

أولويات الاستراتيجيات الإقليمية للمياه وتناول ذلك في البرامج الاستراتيجية للمعهد

	• كفاءة وإنتاجية استخدام المياه	● الإدارة المتكاملة للموارد المائية	• منع استنزاف المياه	
الماء والغذاء والنظم البيئية	• حماية النظم البيئية	• تحسين سبل العيش الزراعية	● حماية الأنهار وتنظيفها	
	• مياه مستدامة من أجل الغذاء	• تخزين المياه والمياه الجوفية	وإدارة الطلب على المياه	
الماء وتغير المناخ والتكيف	 ندرة المياه	 الاستعداد لمواجهة الكوارث والتكيف معها 		
	و إدارة المخاطر المتعلقة بالمياه	• التكيّف		
الماء والتنمية الشمولية	 تخطيط استخدام مصادر المياه والمحاسبة المائية 	• نظم المعلومات المتعلقة بالمياه	• المياه من أجل المدن	• إشراك أصحاب المصلحة
	 المياه العادمة وإعادة استخدامها 	• التعاون عبر الحدود	● التطوير المؤسسي	● المرأة والشباب في الزراعة
	• تلوث المياه	• الشراكات البحثية	• المساواة والشمولية عند	• التنسيق بين سياسات
	• الخيارات التفضيلية	 الشراكات البحثية والتعاون بين الدول 	توزيع المياه	 التنسيق بين سياسات القطاعات المختلفة

أفريقيا

برنامج العمل الأفريقي لأولويات الموارد المائية ٢٠١٦-٢٠٢٥ - إعلان مالابو حول النمو الزراعي المتسارع والتحول وطموحات أجندة ٢٠٦٣ الصادرة عن الاتحاد الأفريقي

تدعم استراتيجية المعهد الأولويات الإقليمية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

استراتيجية الأمن المائي في المنطقة

العربية لمواجهة التحديات والوفاء

بالاحتياجات المستقبلية من أجل

تنمية مستدامة ٢٠٢٠-٢٠٣٠

الصادرة عن المجلس الوزاري

العربي للمياه

الاستجابة لإعلان يانغون الصادر عن قمة المياه الثالثة لآسيا والمحيط الهادي - توقعات ٢٠١٦ للتنمية المائية في آسيا وخطط العمل على مستوى الأحواض والمستوى القومي

أمريكا اللاتينية

الدعوة للعمل على موارد المياه في مبادرات القمة الخامسة لأمريكيتين ٢٠١٥ - أولويات اللجنة الإقليمية للموارد المائية في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى

- الاستفادة من منصة المعهد للبيانات الموجودة على الإنترنت والمتاحة للجميع لجعل تكامل البيانات التي تم جمعها من خلال المشاهدات الأرضية والتحليل الجغرافي المكاني والأرصاد الجوية المائية والنمذجة المائية يتم بشكل أسرع وأسهل وإتاحة هذه البيانات بشكل مباشر للمزارعين ومديري المياه والمخططين وأصحاب الأعمال
 - دعم وتحفيز تطوير خدمات رقمية موسعة لإدارة المياه المخصصة للزراعة وإدارة الأحواض والخزانات الجوفية
 - تطوير أدوات رقمية وتطبيقها لأجل الرصد ورفع التقارير والتحقق على مستوى البرامج والاستثمارات الكبيرة
 - استخدام تقنيات البيانات والتقنيات الرقمية الجديدة
 - القيام بتقييم للأمن المائي على المستوى الإقليمي بداية من أفريقيا لمساعدة الحكومات في ترتيب أولويات السياسات والاستثمارات المائية وتنفيذها ومراقبتها
- عقد شُراكات جديدة مع رواد الابتكار الرقمي ومطوّري أحدث تقنيات «الثورة الصناعية الرابعة» لتأكد من سهولة الوصول إليها وقدرتها على الوفاء باحتياجات الدول التي نعمل فيها

• تصميم البرامج من أجل إحداث أثر



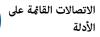
شراكات من أجل حل المشكلات



البح







يحدد العلم من أجل أجندة التحول معايير عليا لاستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٣ للمعهد الدولي لإدارة المياه، ويجب أن تستخدم أبحاثنا الابتكارات على مستوى النظام كله ويجب أن تتضمن هذه الابتكارات تقنيات مترابطة وتغييرات مؤسسية وتغييرات في السياسات عبر كافة المستويات، وهذا المستوى المرتفع من الطموح ضروري ليقوم المعهد بدعم التحول في أجندة ٢٠٣٠. يصمم المعهد برامجًا بهدف إحداث أثر تجمع ما بين التكنولوجيا السياسات والممارسة لوضع خطط واستثمارات أكبر وتحفيز التغير، وعلى المستوى المحلى تتعاون برامجنا البحثية مع المنصات والمؤسسات المحلية المختصة بحل المشكلات لوضع الحلول المائية واختبار هذه الحلول، وعلى مستوى الأحواض والمستويات الوطنية والمستويات الأعلى تتعاون برامجنا مع الحكومات وغيرها للتعامل مع السياسات الشاملة والقيود المؤسسية والاستثمارية، ولتنفيذ الحلول الضرورية للوصول للأهداف التنموية على مستوى الدولة أو المنطقة أو العالم.

عن طريق زيادة التركيز على البرامج والمشروعات

المعجلةالتي لها أثر واسع، سيعمل المعهد على نحو مستمر كمؤسسة بحثية ليعكس الدور الذي يقوم به والتزامه بالبحث من أجل التنمية؛ ويقوم المعهد كمؤسسة مختصة بالإدارة بتنسيق الأبحاث وخدمات المعلومات وبناء القدرات والتعلّم والحوار وتحليل السياسات، كما يوفر المشورة لمساعدة الوكالات الحكومية المعنية بإدارة المياه وللمزارعين والأعمال التجارية، ويطبق سبلًا فعالة للتغلب على تحدياتهم

التحوّل عن طريق مَكين التقنيات الرقمية

سيدمج المعهد الأبحاث في مجال المعلومات الهيدرولوجية، وتطبيق التقنيات الرقمية، وتطوير وتوفير منتجات جديدة مستندة على البيانات، والخدمات في تصميم وتنفيذ برامجه التي لها أثر واسع. بتقليل القيود الحالية على البيانات والمعلومات سنساعد في التحكم في التوسع العالمي فيما يخص إتاحة البيانات وإمكانية الوصول إليها لرفع مستوى التحوّلات في الأمن المائي.

إحداث الأثر من خلال البرامج البحثية للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية

من خلال قيادة البرنامج البحثي للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية في مجال المياه والأراضي والنظم البيئية سيعمل المعهد على تحقيق التعاون بين مراكز الفريق الاستشاري وشركائه لتطوير الابتكارات واختبارها وتطبيقها أثناء عمليات توسيع نطاق التغير، وستساعد الشراكات في مجال المياه والأراضي والنظم البيئية المعهد على ضمان أن الحلول ستكون شاملة لكل المجتمع، وستساعده في توحيد المعرفة وتطبيقها لدعم اتخاذ القرار على نطاق موسع.

إن دورنا في مجال المياه والأراضي والنظم البيئية وغيرها من البرامج البحثية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية له أهمية كبيرة لضمان أن أبحاثنا التي تربط موارد المياه بنظم الغذاء والتغير المناخي وحوكمة الموارد الطبيعية والمساواة- تساهم في التأثير الذي يحدثه الفريق الاستشاري على تحول نظم الغذاء من أجل التنمية المستدامة والشاملة التي لها على التكيف مع المناخ.

الاتصال - رفع مستوى الحوار العالمي

ينبغي أن يكون العلم من أجل أجندة التحول

قابلاً للتنفيذ، وستتبنى استراتيجية ٢٠١٣-٢٠١٣ للمعهد نهاذج بحثية قائمة على مهام معينة لربط البحث بالتطبيق، وستتركز مهام البحث من أجل التنمية على إيجاد حلول لتحديات مائية معينة وفق البرامج الاستراتيجية للمعهد. سيقوم المعهد بههام البحث من أجل التنمية عن طريق إنشاء حافظات للبرامج تضم الأنشطة التي تجمع ما بين البحث والمساهمة في والتي يقوم بها الشركاء، والاستثمار في الأمن والتي يقوم بها الشركاء، والاستثمار في الأمن البحثية للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية البحثية للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وعبر برامج المعهد، وسينشر المعهد أو يطوّر حزمة من المعارف والخدمات والابتكارات يطوّر حزمة من المعارف والخدمات والابتكارات

سيستثمر المعهد في توصيل أبحاثنا وتطبيقها، وفي تبادل المعرفة مع أولئك الذين يستخدمون مغرجاتنا، وباستخدام الموجزات ومقالات الرأي والوسائط الإخبارية؛ سنعزز استخدام نتائجنا باستخدام قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا للفت المزيد من الأنظار نحو الأبحاث والمنتجات والخدمات التي نقدمها.

البحث القائم على مهام معينة بغرض

سيؤيد المعهد أُجندة المياه العالمية تأييدًا استباقيًا من خلال القيادة الرشيدة ومناصرة النتائج والابتكار والتغيير الذي تحقق من خلال مهام البحث من أجل التنمية التي قمنا بها، وسنعرض الكيفية التي يستخدم بها المعهد العلم من أجل أجندة التحول لدعم وتحفيز التغييرات الضرورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي لها القدرة على التكيف مع المناخ.

التواصل - غاذج الشراكات الموسعة

لا يستطيع أحد أن يحقق أثرًا ذا نطاق واسع وهو يعمل عفرده، فمساهمة البحث في ابتكار نظم جديدة لن تتحقق إلا من خلال عقد الشراكات، وسيعطي المعهد الأولوية للشراكات التي تنشئ العلاقات الضرورية لربط البحث بالتغير المحلي والابتكار، وبالسياسات والتغيرات المؤسسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ستستفيد شراكات المعهد من التعاون البحثي مع نظم البحث الوطنية ومراكز الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية في ضم المنفذين في الحكومات والمجتمع المدني والأعمال التجارية ووكالات التنمية، وأولوياتنا هي شراكات من شأنها تعزيز القدرات الجمعية للتحالفات عند تطبيق الأبحاث وعرض الحلول وصياغة الآثار على نطاق واسع.



أجل التنمية. ■

